

مطبوعة محاضرات مقياس القضايا الدولية الراهنة/ موجهة لطلاب السنة الثانية ليسانس/ تخصص علوم اجتماعية
قسم علم الاجتماع / كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة المسيلة 2022/2021 إعداد الدكتور بن جعفر رمضان



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

Mohamed Boudiaf University of M'sila
Faculty of Humanities and Social Sciences

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

المستوى: السنة الثانية ليسانس
التخصص: علوم اجتماعية
قسم: علم الاجتماع



مطبوعة محاضرات
مقياس: القضايا الدولية الراهنة

طبيعة المقياس: سداسي

إعداد الدكتور: بن جعفر رمضان

البريد الإلكتروني: (المهني) ramdhane.bendjafer@univ-msila.dz

السنة الجامعية: 2021 - 2022

المحاضرة رقم (07) / التحولات السياسية والاجتماعية عبر العالم

7- التحولات السياسية والاجتماعية عبر العالم

(المشرق العربي نموذجاً إحصائيات سنة 2018)

الكاتب و الدكتور: حسن السيد نافعة الرئيس السابق لقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة- جمهورية مصر - الأحد 11 فيفري 2018 على الساعة 09:14 صباحاً بتوقيت مكة المكرمة



تمزقات العالم العربي في 2017 استمرت إلى 2018 (وكالة الأناضول) SHARE

التحولات السياسية في المشرق العربي :

تقرأ هذه الورقة وتترجم حالة النظام العربي في 2017 وفشله في إيجاد حلول جذرية لتناقضاته الداخلية مما حال دون تمكنه من مواجهة الأطماع والتحديات الخارجية التي تتربص به، وتستمر في تآكل قدراته تدريجياً في 2018.

1-7- تمهيد:

لا تشكّل بدايات الأعوام بالضرورة قطيعة مع نهاياتها؛ فعجلة الزمن تدور بلا توقف في صيرورة أبدية ومع كل لحظة تمر تقع أحداث متباينة في كل ركن من أركان المعمورة، بعضها روتيني محدود التأثير، وبعضها الآخر استثنائي تتجاوز تأثيراته حدود الزمان والمكان، ولأن الأبعاد الكاملة لما يخلفه كل حدث من نتائج أو آثار لا تتضح في أحيان كثيرة إلا بعد فترة زمنية، قد تطول أو تقصر حسب الأحوال، فقد جرت العادة على التوقف عند فواصل زمنية معينة، كنهايات الأعوام، لرصد ما وقع من أحداث خلال عام رحل، لعلنا نستطيع استخلاص ما قد يساعدنا على فهم أفضل لدلالة ما انقضى واستشراف ما هو آت.

في سياق ما تقدم، تستهدف الورقة التي بين أيدينا:

- 1/ رصد وتحليل أهم الأحداث التي وقعت خلال عام 2017 وكان لها تأثير ملموس على أوضاع العالم العربي.
- 2/ تحديد أثر هذه الأحداث على التحولات السياسية العربية، خاصة على بنية وأداء وفاعلية النظام السياسي العربي.
- 3/ استشراف اتجاهات التطور في المستقبل القريب .

ونظراً للتداخل العضوي بين النظام العربي وبيئته الدولية والإقليمية المحيطة، رأينا تقسيم هذه الورقة إلى محاور أهمها:

2-7- تحولات البيئة الدولية:

شهد النظام الدولي خلال عام 2017 سلسلة من الأحداث المهمة كان لبعضها تأثيرات بعيدة المدى على أوضاع العالم العربي؛ ففي الولايات المتحدة الأميركية أسفرت الانتخابات الرئاسية التي جرت في نوفمبر 2016 عن فوز دونالد ترامب الذي تعهد بإحداث تغييرات عميقة على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية، خاصة ما يتصل منها بمنطقة الشرق الأوسط. وفي روسيا، واصل فلاديمير بوتين سياسة خارجية ترمي إلى تمكين روسيا من استعادة دورها على الساحة الدولية، وبدا واضحاً أن سوريا أصبحت هي الحلبة التي قرر أن يستعرض فوقها قدراته على الفعل وإحداث التغيير المنشود.

وفي أوروبا برزت تحديات ومخاطر جديدة هددت حالة استقرار وازدهار سادت القارة طوال عقود مضت، فبعد تصويت أغلبية الشعب البريطاني في منتصف العام 2016 لصالح الانسحاب من الاتحاد الأوروبي ازدادت المخاوف من أن يصبح عام 2017 هو عام انفراط عقد الاتحاد الأوروبي بسبب تنامي التيارات اليمينية المتطرفة في عدد من الدول الأوروبية، بما فيها فرنسا وألمانيا، ورغم عدم وقوع أحداث جسيمة أو غير مألوفة في الدول الكبرى الأخرى، كالصين واليابان والهند وغيرها، راح النظام العالمي يواصل مسيرته البطيئة نحو تعددية قطبية لم تكتمل ملامحها النهائية بعد.

ولأن نتائج معظم الانتخابات التي جرت في عدد من الدول الأوروبية عام 2017، خصوصاً في فرنسا وألمانيا، أكدت توقف نمو اليمين المتطرف مؤقتاً، وربما تراجع مقارنه بتوقعات سابقة، فقد ظلت التوجهات العامة للسياسة الخارجية الأوروبية كما هي دون تغيير، و من بين هذه الأحداث نذكر:

1-2-7- الحدث الأول/ "دونالد ترامب" الرئيس الأمريكي وسياسته الشرق أوسطية:

- 1/ كانت انتخابات الرئاسة الأميركية الأخيرة حدثاً استثنائياً و ليس تقليدياً كسابقاتها .
- 2/ رغم أن الرئيس المنتخب رجل محدود الخبرة بعالم السياسة إلى أنه استولى على البيت الأبيض الأمريكي.
- 3/ أصبح مولعاً بالتغريد خارج السرب ويصعب التنبؤ بسلوكه.
- 4/ تميز بمواقفه المتشددة التي اتخذها خلال عام 2017 ضد العديد من المسائل الدولية .
- 5/ أكد بأنه رجل أفعال لا أقوال ومصمم على الوفاء بوعوده وتعهداته الانتخابية.
- 6/ لديه رؤية أيديولوجية واضحة المعالم يستند إليها في تحديد مواقفه رغم سلوكه البراغماتي المكتسب من خبرته كرجل أعمال يجيد عقد الصفقات التجارية.
- 7/ شعاره إبان حملته الانتخابية هي: أميركا أولاً، وإسرائيل مصلحة أميركية، والإسلام السياسي مصدر تهديد رئيسي للولايات المتحدة والعالم، وكان هو الشريك الرئيسي في :

أ- أزمة حصار قطر:

تعدُّ "أزمة حصار قطر" نموذجاً للأزمات التي عكست شعار "أميركا أولاً" كموجّه لبوصله السياسة الخارجية الأميركية في عهد ترامب، فقبل أسابيع من اندلاع هذه الأزمة وقع اختيار ترامب على المملكة العربية السعودية لتصبح محطة توقفه الأولى في أول رحلة خارجية يقوم بها كرئيس للولايات المتحدة؛ الأمر الذي بدا مفاجئاً بالنسبة لكثيرين بعد كل الانتقادات الحادة التي سبق له توجيهها للمملكة إبان حملته الانتخابية .

فقد تبين لاحقاً أن هذه الزيارة لم تكن مدفوعة فقط باعتبارات المجاملة لدولة حليفة، وإنما بدت وكأنها تمهد لاعتماد وتدشين السعودية وكلياً لقيادة المنطقة، خصوصاً بعد أن وقع عليها الاختيار لتنظيم أول مؤتمر أميركي عربي إسلامي يُعقد في عاصمة عربية، ويصبح في الوقت نفسه كمنبر يمكن لترامب أن يخاطب من خلاله دول وشعوب المنطقة ويوجه إليها ما يشاء من رسائل، وقد لفت نظر المراقبين ما تضمنه خطاب ترامب في هذا المؤتمر من إشادة كبيرة بالدور الإيجابي للسعودية في مكافحة الإرهاب، ومن هجوم شرس على إيران التي اعتبرها المصدر الرئيسي لزعزعة الاستقرار في المنطقة، وما إن انتهت الزيارة حتى كان ترامب قد قبض ثمنها غالباً في صورة صفقات وصلت قيمتها إلى حوالي 460 مليار دولار، و يتضح ذلك من خلال :

1 / التزام المؤسسات الأميركية الصمت تجاه ما أعلن عن تعرض وكالة الأنباء القطرية لعملية قرصنة، رغم توافر معلومات مؤكدة لدى وكالات الاستخبارات الأميركية وفقاً لما نشرته صحيفة "واشنطن بوست" يوم 16 جوان 2017 ، تشير إلى ضلوع دولة الإمارات العربية في هذه العملية.

2 / إقدام ترامب عقب اندلاع الأزمة مباشرة على نشر تغريدات تشير إلى عدم استبعاده ضلوع قطر في دعم وتمويل الإرهاب، وتتطوي من ثم على تأييد ضمني للحصار، ولم يترجع ترامب جزئياً عن هذه التصريحات إلا بعد تحقيق عدد من الصفقات بين قطر والشركات الأميركية، كان أبرزها صفقة شراء طائرات إف 15 بقيمة 12 مليار دولار، ثم راحت الصفقات تتوالى بعد ذلك تباعاً لتشمل الإمارات والبحرين أيضاً.

3 / صدور تصريحات رسمية من كل من وزير الخارجية ووزير الدفاع الأميركيين تعكس وجود تباين في رؤية مؤسسات صنع القرار الأميركي حول كيفية التعامل مع هذه الأزمة، وبينما رأى البعض في هذا التباين انعكاساً طبيعياً لتعدد مراكز ومؤسسات صنع القرار في النظام السياسي الأميركي، رأى فيه البعض الآخر توزيعاً للأدوار.

4 / التظاهر بالاهتمام الفائق بتسوية الأزمة عبر إيفاد عدد كبير من المسؤولين الأميركيين للمنطقة، على رأسهم وزير الخارجية، لكن دون إصرار أو تصميم من جانبها على فرض تسوية، وبينما يعتقد البعض أن التحرك الأميركي نجح فعلاً في كبح جماح الأزمة والحيولة دون تحولها إلى عملية لتغيير النظام القطري بالقوة، يرى آخرون أن الإدارة الأميركية بدت أكثر حرصاً على أن تظل علاقة الولايات المتحدة قوية بكل الأطراف حتى ولو كان ذلك على حساب تسوية الأزمة.

ب- الصراع العربي - الإسرائيلي:

تعاملت إدارة الرئيس الأميركي ترامب مع الجوانب المختلفة للصراع العربي-الإسرائيلي وفق شعار "إسرائيل مصلحة أميركية"، صحيح أن جميع الإدارات الأميركية السابقة كانت منحازة كلياً لإسرائيل، غير أن المواقف والسياسات التي أفصح عنها ترامب بالذات تجاوزت مواقف وسياسات جميع الإدارات السابقة واقتربت

إلى حدّ التطابق مع مواقف وسياسات أكثر قوى اليمين الإسرائيلي تطرفاً، فقد ذهب ترامب في دعمه لسياسات رئيس الوزراء الإسرائيلي **نتانيا هو** إلى حدّ الإفصاح علناً عن عدم اعتراضه على سياسة التوسع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعن عدم تمسكه بحل الدولتين وتفضيله لأي حل تتفق عليه الأطراف المعنية وذهب إلى حدّ الموافقة على ترحيل الفلسطينيين إلى الدول المجاورة.

بقي أن نشير هنا إلى أن إقدام ترامب يوم 6 ديسمبر 2017 وبشكل مفاجئ على الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل وإصداره أمراً لوزارة الخارجية الأميركية باتخاذ إجراءات فورية لنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، يبدو متناقضاً تماماً مع ما يدّعيه من حرصه على التوصل إلى تسوية شاملة للقضية الفلسطينية وعلى إبرام "صفقة القرن". صحيح أنه كان قد تعهد بذلك إبّان حملته الانتخابية، غير أن أغلب المراقبين كانوا يعتقدون بأنه سيُضطر كغيره من الرؤساء السابقين إلى تأجيل اتخاذ مثل هذا القرار، على الأقل إلى أن يتمكن من بلورة الخطوط العريضة للتسوية التي يُعدُّ لها ويضمن حدّاً أدنى من توافق الأطراف المعنية حولها، لذا جاء قراره صادماً ومثيراً لردود أفعال غاضبة في جميع أنحاء العالم، قد تقضي فعلاً إلى إنهاء دور الولايات المتحدة كوسيط في الصراع، وربما إلى إنهاء اتفاقية أوسلو وإعلان فشلها تمهيداً لإقدام السلطة الفلسطينية على حلّ نفسها رسمياً والتحلل من أي التزامات بالتنسيق الأمني مع إسرائيل.

ج- إيران:

شهد عام 2017 تحولات جذرية حول رؤية الولايات المتحدة لإيران؛ فقد عبّر ترامب خلال حملته الانتخابية عن رفضه التام للاتفاق الذي أبرمته إدارة الرئيس الأمريكي السابق "براك أوباما" حول برنامج إيران النووي وتعهد بتمزيقه، وعبّر ترامب مبرراً ذلك عن قناعته الثابتة بأنه اتفاق سيء يؤجّل حصول إيران على السلاح النووي لكنه لا يقطع عليها هذا الطريق نهائياً، ومن هنا الإصرار على إلغائه والدخول في مفاوضات جديدة لتعديله، غير أن مخاوف ترامب الحقيقية لا تتعلق باحتمال تصنيع إيران للسلاح النووي مستقبلاً بقدر ما تتعلق بالقلق من وجود نظام أصولي على رأس دولة تمتلك إمكانات التحول إلى قوة إقليمية مهيمنة، بكل ما يمثله ذلك من تهديد محتمل لأمن إسرائيل، فبالإضافة إلى برنامج إيران النووي توجد جملة من المسائل الأخرى الأكثر إثارة لقلقه، كبرنامج إيران الصاروخي، وتمدد نفوذها داخل العديد من الدول العربية.

2-2-7- الحدث الثاني / الرئيس الروسي بوتين ومحاولات استعادة المكانة:

شهد عام 2017 محاولات من جانب بوتين لتمكين روسيا من استعادة مكانتها كقوة كبرى على مسرح السياسة العالمية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، بالتوازي مع استمرار تراجع دور ومكانة الولايات المتحدة، فبعد أن تمكن من ترسيخ مكانة روسيا في جوارها الجغرافي المباشر ومن إفشال المخططات الغربية الرامية لحصارها؛ الأمر الذي تجلّى بوضوح إبّان أزمتي جورجيا ثم أوكرانيا، راح بوتين يراقب بقلق ما يجري على الساحة الشرق أوسطية، خاصة عقب اندلاع ثورات "الربيع العربي" التي أطاحت برؤوس أنظمة حاكمة، من بينها نظام "معمر القذافي في ليبيا" ونظام "صدام حسين في العراق" وبدأت تهدد أنظمة أخرى كنظام الأسد.

وقد حاولت روسيا في البداية تفهم أسباب تلك الظاهرة وإبداء تعاطفها مع حاجة الشعوب العربية للتغيير، الأمر الذي دفعها لاستخدام حق الفيتو لعرقلة تدخل حلف الناتو في الأزمة الليبية، لكن بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي وتحول ليبيا بسببه إلى دولة فاشلة، أدركت روسيا أن استمرار موقفها المحايد سيضر بمصالحها، خصوصاً أن حلف الناتو تجاوز الصلاحيات الممنوحة له في الأزمة الليبية، لذا أصبحت روسيا أكثر حرصاً في المراحل التالية من مسار "الربيع العربي" على عدم رؤية "النموذج الليبي" يتكرر مرة أخرى، ومن ثم راحت تراقب الوضع في سوريا بكثير من القلق، إلى أن قررت في نهاية المطاف أن تلقي بثقلها وراء نظام رئيس سوريا "بشار الأسد" لإفشال المخططات الغربية والإقليمية الرامية إلى إسقاطه.

كان الدعم الروسي لنظام بشار الأسد قد اقتصر طوال الفترة الممتدة من (2011-2015) على تقديم الحماية السياسية في مجلس الأمن ومدّه بما يكفي من الأسلحة لتمكينه من الصمود عسكرياً على الأرض، لذا لم تتردد روسيا في استخدام حق الفيتو مرات عديدة في مجلس الأمن للحيلولة دون صدور أي قرار يفرض عقوبات على نظام بشار الأسد أو يطالبه بالتنحي.

يمكن القول: إن التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية أملتّه من منظور صانع القرار الروسي اعتبارات الأمن الوطني بمعناه المباشر، خصوصاً أن البديل المحتمل لنظام بشار في سوريا لم يكن يخرج عن واحد من اثنين: نظام تسيطر عليه جماعات جهادية، ومن ثم قابل للاستخدام كنقطة ارتكاز لانتشار هذه الجماعات وسط وجنوب شرق آسيا، أو نظام تابع لقوى دولية وإقليمية معادية لروسيا.

ربما يكون قرار روسيا بالتدخل عسكرياً في سوريا قد شكّل عند اتخاذه مغامرة غير مأمونة العواقب، وانطوى على مخاطر منها:

- 1/ احتمال الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع الولايات المتحدة أو أحد حلفائها الإقليميين خاصة تركيا.
- 2/ احتمال الدخول في حرب استنزاف طويلة المدى، مما قد يهدّد روسيا نفسها بالتفكك على غرار ما حدث للاتحاد السوفيتي سابقاً.

3-7- تحولات البيئة الإقليمية:

تحيط بالدول العربية ثلاث قوى إقليمية، هي: إيران وتركيا وإسرائيل، تتنافس فيما بينها للحصول على أكبر قدر ممكن من النفوذ داخل عالم عربي متهاك إلى درجة تعريضها بالسعي للإجهاد عليه واقتسام غنائه. ويرتبط العالم العربي مع هذه القوى الثلاث بعلاقات تاريخية شديدة التباين، رغم غلبة الطابع الصراعي عليها؛ فتركيا وإيران دولتان إسلاميتان راسختا الجذور في المنطقة رغم طموحاتهما الإمبراطورية، وترتبطهما بالعالم العربي علاقات تاريخية تراوحت بين التعاون والصراع. أما إسرائيل فيُنظر لها في العالم العربي باعتبارها دولة دخيلة عدوانية وتوسعية في الوقت نفسه. ورغم إقدام دول عربية، كمصر والأردن، على إبرام معاهدات سلام معها، وتوقيع منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاقية أوسلو، إلا أن الشعوب العربية لا تزال تنظر إلى إسرائيل كمصدر تهديد رئيسي للأمن القومي العربي. ولكل من هذه القوى الإقليمية الثلاث أدوات وآليات مختلفة لممارسة النفوذ والتأثير داخل العالم العربي.

وقد أثبتت الأحداث التي تداغت على المنطقة، عام 2017، أن كفة إيران في حلبة التنافس الإقليمي المشتعل على النفوذ فيها هي الأرجح. فالنفوذ الإيراني داخل العالم العربي في حالة تمدد، بينما يبدو النفوذ التركي في حالة انحسار، رغم إمساك تركيا بأوراق عديدة لا تزال قابلة للاستخدام. أما إسرائيل فربما يصبح عام 2017 نقطة تحول في تاريخها على هذا الصعيد، على الرغم من أنها قد لا تجني ثماره إلا عام 2018، وذلك بسبب ما طرأ من تغيرات عميقة على السياستين، الأميركية والسعودية، تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي، كما أشرنا سابقاً.

1/ إيران:

حين اندلعت الثورة الإيرانية كان الرئيس المصري أنور السادات قد وقّع منذ أشهر قليلة على اتفاقيتي كامب ديفيد، وبعد نجاح الثورة بأشهر قليلة أيضاً أبرم معاهدة سلام منفردة مع إسرائيل؛ الأمر الذي أدى إلى إصابة النظام العربي بشرخ عميق، نُقل على إثره مقر الجامعة العربية من مصر إلى تونس وتم إعلان قيام "جبهة الصمود والتصدي" بقيادة صدام حسين، والتي ما لبثت أن تفككت هي الأخرى عقب إقدام صدام حسين على شنّ الحرب على إيران، فترجع اهتمام العالم العربي بالقضية الفلسطينية وانشغل بقضايا أخرى، وحين أقدمت إسرائيل على اجتياح لبنان مستغلة اغتيال أنور السادات في 6 أكتوبر 1981، بدأت إيران تبني لنفسها خطوط دفاع خارج حدودها، معتمدة على تأييد المكونات الشيعية في المنطقة وتحمس الشعوب لها بسبب موقفها الصلب تجاه إسرائيل، وقامت بتأسيس حزب الله الذي نجح خلال سنوات قليلة في تدعيم صورته كأهم حركة مقاومة مسلحة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، كما قامت بترسيخ علاقاتها بحركات المقاومة الفلسطينية المسلحة ومن ثم بدت

2/ إسرائيل:

كان عام 2017 محورياً في تاريخ إسرائيل لسببين: **السبب الأول:** هو تولي دونالد ترامب رئاسة أمريكا والذي راھنت عليه إسرائيل للسلطة في الولايات المتحدة الأميركية، فقد كانت إسرائيل على يقين تام من أن فوز ترامب سيؤدي إلى تغيير جذري في سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه جميع أعدائها في المنطقة: إيران، وحزب الله، وحركات المقاومة الفلسطينية، وسيقدم دعماً غير مسبوق لسياستها الاستيطانية في الأراضي المحتلة ولموقفها من القضية الفلسطينية ومن عملية التسوية. **السبب الثاني:** هو تعيين محمد بن سلمان ولياً للعهد في المملكة العربية السعودية، ومن ثم أصبح الطريق أمامه مفتوحاً لتولي الملك في أية لحظة بعد أن تم التخلص من كل منافسيه، ومن المعروف أن إسرائيل كانت تتابع صعود نجم محمد بن سلمان وعلى يقين تام من أنه سيحدث تحولاً دراماتيكياً في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في نفس الاتجاه الذي تسعى إليه وتمنائه إسرائيل.

فالتغير الذي طرأ على موقف الولايات المتحدة تجاه إيران عقب تولي ترامب للسلطة يصب تماماً في صالح أكثر المواقف الإسرائيلية تطرفاً، وذلك من زاويتين على الأقل، الأولى: أنه يشكّل غطاء سياسياً لإسرائيل للذهاب في عدائها لإيران إلى أبعد مدى، بما في ذلك احتمال استخدام القوة المسلحة، والثانية: التغلب على العراقيل التي تعترض طريق التسوية بالشروط الإسرائيلية، ومن ثم فتح باب تطبيع علاقة إسرائيل بالعالم العربي، خاصة

السعودية، دون انتظار أو اشتراط انسحابها مسبقاً من الأراضي المحتلة.
ومن المعروف أن رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيمين نتنياهو" كان أكثر السياسيين في العالم اعتراضاً على الاتفاق المبرم مع إيران حول برنامجها النووي، وبذل جهداً خارقاً للحيلولة دون إتمامه، وذهب في تصميمه على إجهاد الجهود الرامية لإبرامه، لحدّ دفعه لتحدي الرئيس الأمريكي السابق براك أوباما علناً وقام بزيارة لواشنطن رغم أنه، وألقى خطاباً في الكونغرس الأمريكي شنّ فيه هجوماً شخصياً عنيفاً على أوباما، ومن الواضح أن نتيناهو يبدو مطمئناً تماماً إلى نوايا ترامب الرئيس الأمريكي السابق إزاء إيران، ويعتقد أنه إذا لم ينجح في إلغاء الاتفاق النووي معها لأي سبب كان، فلن يتوانى عن مواصلة ضغوطه المكثفة على إيران لردعها عن أي سلوك أو تصرف معرقل للجهود الرامية للبحث عن تسوية سياسية بالشروط الإسرائيلية، بل وقد يذهب بعيداً في هذا الاتجاه إلى حدّ شنّ هجوم مسلح لتدمير المنشآت النووية الإيرانية أو حتى لتغيير النظام الإيراني نفسه إذا أصرت إيران على مواصلة التحدي.

3/ تركيا: لم يطرأ على مسار العلاقة بين تركيا والعالم العربي خلال عام 2017 تغيير حاسم أو استثنائي، ولأنها تنتمي إلى نمط شديد التعقيد ومشحون بحساسيات تاريخية تضيف عليه نكهة خاصة تجمع بين المتناقضات، فهي علاقات معرّضة دائماً لتقلبات غير متوقعة وتشهد بين الحين والآخر مراحل من المد والجزر والشد والجدب والتعاون والصراع، فكانت صورة تركيا قد استقرت في أذهان معظم النخب الحاكمة في العالم العربي، وعلى مدى عقود طويلة كدولة غربية الهوى ومشوّهة الهوية في الوقت نفسه، إلى أن تمكن حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان الرئيس الحالي لتركيا من تغيير هذه الصورة تدريجياً بعد وصوله إلى السلطة وتمكنه من تحقيق إنجازات كبيرة على صعيدي الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية معاً، ولا شك أن القلق المتزايد من المد الإيراني "الشيعي" أسهم في تعميق العلاقات بين تركيا ومعظم الدول العربية رغم كل الحساسيات التاريخية، خاصة خلال المرحلة الذهبية التي رفع فيها نظام أردوغان شعار "صفر مشاكل" كموجّه لدفة السياسة الخارجية التركية، وعندما اندلعت شرارة ثورات "الربيع العربي"، وبدا أن تيار الإسلام السياسي المعتدل لديه فرص كبيرة للوصول إلى السلطة في عدة دول عربية، راودت أردوغان، على ما يبدو، أحلام استعمال الروابط التاريخية في التأثير على تحولات المنطقة بما يخدم المصالح التركية، وليس من المستبعد أن يكون هذا التوجه قد لقي تشجيعاً من جانب الولايات المتحدة ودول غربية أخرى، على أمل أن يساعد في استئلام النموذج السياسي التركي كنموذج بديل للنظم الاستبدادية التي أسقطتها الثورات العربية.

ويبدو أن التدخل التركي في انتفاضة الشعب السوري ضد نظام بشار الأسد في مارس 2011 والإقدام على تقديم دعم مسلح لبعض القوى السياسية المطالبة بتغيير هذا النظام، جاء في سياق هذا التوجه العثماني الجديد. غير أن الرياح لم تأت بما تشتهيهِ سفن أردوغان؛ فبعد سقوط الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي ذو التوجه الإسلامي عام 2013، وتدخل قوى دولية وإقليمية عديدة في الأزمة السورية التي راحت تتحول تدريجياً إلى حرب أهلية تدار بالوكالة، وقرار روسيا بالتدخل عسكرياً في الحرب إلى جانب نظام بشار، تراجعت أحلام أردوغان وبدأت السياسة التركية تواجه مأزقاً على جميع الجبهات، خصوصاً وأن بريق النظام السياسي والاجتماعي التركي كان قد بدأ يخفت.

وكان هذا هو السياق الذي وقع فيه الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا يوم 15 جويلية 2016، كاد هذا الانقلاب يعيد تركيا إلى مرحلة ما قبل حزب العدالة والتنمية، وبعد فشله اندلعت حركة تطهير واسعة النطاق شملت مختلف مؤسسات الدولة التركية، خاصة الجيش والقضاء وأجهزة الأمن والمؤسسات التعليمية، كان لها تأثير عميق على السياسات الداخلية والخارجية معاً في مرحلة ما بعد الانقلاب، لذا يمكن القول بدرجة كبيرة من الثقة أن تركيا أردوغان أصبحت تختلف تماماً في مرحلة ما بعد الانقلاب عمّا كانت عليه قبله، خصوصاً على صعيد السياسة الخارجية، فقد أعادت تركيا صياغة أسس العلاقة التي تربطها بكل من الولايات المتحدة وروسيا، الأمر الذي دفعها للاقترب رويداً رويداً وبحذر من روسيا والابتعاد بنفس القدر عن الولايات المتحدة الأميركية، مع الحرص في الوقت نفسه على عدم القطيعة معها... الخ.

يُلاحظ أن عام 2017 كان هو العام الذي تواصلت فيه الجهود التركية الرامية إلى تطبيع العلاقة مع إسرائيل، بعد أن كانت قد وصلت إلى ما يشبه القطيعة بسبب هجوم إسرائيل عام 2010 على سفينة ممررة التركية التي كانت تحمل مساعدات إنسانية إلى قطاع غزة المحاصر.

هناك أحداث أخرى حدثت على الساحة العربية أدت إلى تغيير في خارطة سياسات الأنظمة العربية الحاكمة حالياً نذكر منها على سبيل المثال: تعيين الأمير محمد بن سلمان ولياً للعهد في المملكة العربية السعودية، كنموذج للأحداث المحلية التي قد تتجاوز تأثيراتها كثيراً حدود دولة المنشأ.